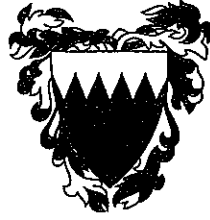


السؤال الموجه إلى صاحب السعادة السيد جهاد بن حسن بوكمال وزير الإعلام، والمقدم من سعادة العضو محمد حسن باقر رضي بشأن المحصلة النهائية المحاسبية لمبالغ رسوم الخدمات الفندقية المتجمعة منذ صدور القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م - بفرض رسوم بنسبة (٣%) على الخدمات الفندقية - حتى الآن، والأوجه التي تم صرف هذه المبالغ فيها، والخطة المستقبلية للاستفادة من هذه المبالغ في تطوير الجانب السياحي والفندقي، ورد سعادة الوزير عليه





جدول بشأن المراسلات الخاصة بالسؤال

الموجه إلى صاحب السعادة السيد جهاد حسن بوكمال وزير الإعلام، والمقدم من سعادة العضو

محمد حسن باقر رضي بشأن المحصلة النهائية المحاسبية لمبالغ رسوم الخدمات الفندقية

المتجمعة منذ صدور القرار رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م - بفرض رسوم بنسبة (٣%) على الخدمات

الفندقية - حتى الآن، والأوجه التي تم صرف هذه المبالغ فيها، والخطة المستقبلية للاستفادة من

هذه المبالغ في تطوير الجانب السياحي والفندقي

التاريخ	البيان
٢٠٠٨/٢/٧	رسالة العضو السائل الموجهة إلى رئيس المجلس
٢٠٠٨/٢/١٢	رسالة رئيس المجلس الموجهة إلى وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب
٢٠٠٨/٣/٢	رد الوزير المختص
٢٠٠٨/٣/٤	رسالة وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب الموجهة إلى رئيس المجلس، المتضمنة رد الوزير المختص





MOHAMED HASSAN BAJER RADHI

عضو مجلس الشورى
MEMBER OF SHURA COUNCIL

4 فبراير 2008م

**سعادة الأستاذ / جهاد بن حسن بوكمال
وزير الإعلام**

تحية طيبة وبعد ،،،

لقد مضى على إصدار القرار رقم 4 لسنة 1994 أكثر من 14 سنة والخاص
بفرض ((رسوم الخدمات الفندقية)) بواقع 3 % وهذا الرسم يفترض استعمال ما
يتحصل منه لتطوير الخدمة السياحية والفندقية في المملكة وسؤالي لسعادة الوزير هو
التالي :

- هل هناك محصلة نهائية محاسبية لهذه المبالغ المتجمعة حتى الآن.
- ما هي الأوجه التي تم صرف هذه المبالغ فيها حسبما ينص القرار.
- هل لدى الوزارة خطة مستقبلية لاستعمال هذه المبالغ لتطوير الجانب السياحي
والفندقي.

أمل الإجابة من سعادتكم ولكم كل التقدير والاحترام

وسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

محمد حسن باقر بن رضي

عضو مجلس الشورى





الرقم: 2008/MD/172/ص/وز
التاريخ: 2 مارس 2008م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى خطاب معاليكم رقم (31) المؤرخ في 12 فبراير 2008م بشأن السؤال المقدم من بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو محمد حسن باقر رضي عضو مجلس الشورى بشأن رسوم الخدمات الفندقية.

يسرني أن أرفق لسعادتكم رد وزارة الإعلام على سؤال سعادتكم، مؤكداً استعداد الوزارة للتعاون مع مجلس الشورى الموقر في كل ما من شأنه خدمة المصلحة العامة لمملكة البحرين.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والاحترام.

الوزير

جهاد بن حسن بوكمال
وزير الإعلام



سؤال

سعادة السيد محمد حسن باقر بن رضي عضو مجلس الشورى

- لقد مضى على إصدار القرار رقم 4 لسنة 1994 أكثر من 14 سنة والخاص بفرض ((رسوم الخدمات الفندقية)) بواقع 3% وهذا الرسم يفترض استعمال ما يتحصل منه لتطوير الخدمة السياحية والفندقية في المملكة:
- هل هناك محصلة نهائية لهذه المبالغ المتجمعة حتى الآن؟
 - ما هي الأوجه التي تم صرف هذه المبالغ فيها حسبما ينص القرار؟
 - هل لدى الوزارة خطة مستقبلية لاستعمال هذه المبالغ لتطوير الجانب السياحي والفندقي؟

إجابة وزارة الإعلام

على سؤال سعادة السيد محمد حسن باقر بن رضي عضو مجلس الشورى

لقد أولت الحكومة الرشيدة اهتماماً ملحوظاً من أجل الارتقاء بقطاع السياحة وتطويره، وعملت جاهدة في رسم الخطط والبرامج الهادفة إلى جعل هذا القطاع رافداً أساسياً في التنمية.

وقد شهد قطاع السياحة والفندقة توسعاً ملحوظاً في إنشاء المرافق والمنشآت والمجمعات السياحية، وأصبحت السياحة والمشاريع السياحية فيها من أهم القطاعات الرافدة للاقتصاد بشكل عام والتي أيضاً تسهم بشكل مباشر وغير مباشر في امتصاص البطالة وتوفير فرص العمل للشباب.

وقد شهدت صناعة السياحة في السنوات القليلة الماضية ازدهاراً كبيراً، إذ بلغت إيرادات السياحة في عام 2007 حوالي 6.5 مليون دينار بحريني. وبلغ عدد زوار المملكة في العام ذاته حوالي 7.2 مليون سائح تقريباً، ويتوقع أن يزداد هذا العدد بشكل كبير جداً. حيث شهدت فنادق المملكة خلال عام 2007 نشاطاً ملحوظاً وكبيراً، إذ تعتبر الزيادة في نسبة



إشغال الفنادق أفضل من الأعوام السياحية السابقة جراء ارتفاع عدد السواح والزوار وتنوع الخدمات الفندقية والسياحية بالإضافة إلى تنوع أماكن الترفيه العائلي ومناطق "الجذب السياحي".

آلية تحصيل رسوم الخدمات الفندقية :

حرصت وزارة الإعلام ممثلة بقطاع السياحة منذ صدور قرار وزير الإعلام رقم (4) لسنة 1994 بشأن رسوم الخدمات الفندقية على الالتزام بما جاء بذلك القرار الذي ينص على فرض رسم على الخدمات الفندقية بواقع 3% من قيمة الخدمة وذلك من خلال مسك السجلات المالية والمحاسبية وضبط وتسجيل ومتابعة تحصيل تلك الرسوم في مواعيد استحقاقها ومن ثم إيداعها في الحساب العمومي للإيرادات العامة للدولة.

كما تم رفع نسبة تحصيل الخدمات الفندقية المستوفاة من الفنادق جميع فئاتها ومستوياتها إلى 5% من قيمة الخدمة، وذلك بناء على قرار وزير الإعلام رقم (1) لسنة 1996 بشأن رسوم دعم الترويج السياحي، واعتمدت الوزارة منذ صدور القرار الأخير سياسة لمسك الإيراد المحصل من قبل الفنادق، لكن لم يرتقي إلى نظام تحصيل محاسبي إلا في عام 1999، حيث تم الاتفاق بين الوزارة ووزارة المالية حول الآلية التي يجب أن تراعى في نقل وإيراد المبالغ المحصلة من الفنادق إلى خزينة المملكة في بند الإيرادات العامة لميزانية الحكومة الموقرة.

واتبعت الوزارة الآلية المحاسبية المناسبة لرصد المبالغ بشكل محاسبي دقيق وذلك للتأكد من تحصيلها وإيداعها في الإيراد العام للحكومة، ومن أجل ذلك اتبعت ثلاث مستويات للرقابة على عملية الإيداع في الميزانية العامة للحكومة وذلك من خلال قطاع الموارد البشرية والمالية في الوزارة والذي يعد الرقيب الأول، ومن ثم يتم تحويلها إلى وزارة المالية والتي تتأكد من صحة تلك البيانات المحاسبية عن طريق التدقيق السنوي من قبل شركات تدقيق خارجية معتمدة، بالإضافة إلى ديوان الرقابة المالية والذي يشرف على كافة الالتزامات المالية والإدارية في كافة قطاعات ووزارات وهيئات الحكومة بشكل دوري.



وقامت الوزارة بواجبها الإداري بإنشاء قسم تتطاط إليه مهام متابعة وتحصيل الإيرادات السياحية والرقابة على تلك الرسوم وتحصيلها في فترات استحقاقها، وتشديد إجراءات الرقابة على المنشآت مما أسهم في ضبط عملية التحصيل.

آلية صرف رسوم الخدمات الفندقية:

بعد صدور القرار الوزاري رقم (1) لسنة 1996 بشأن زيادة نسبة التحصيل، والذي أعطى وزارة الإعلام الحق في الاستفادة من 2.5% من أصل 5% من الرسوم المحصلة وذلك لدعم الخطط الترويجية والتسويقية السياحية، دأبت الوزارة منذ ذلك الحين على الاهتمام بتمويل بعض المشاريع الترويجية مثل:

- 1- الاهتمام بالمناطق الأثرية والتراثية في المملكة وذلك لتكون عنصر جذب مهم للسواح والزوار.
- 2- دعم الأنشطة الترفيهية والفعاليات والمهرجانات السياحية في المملكة.
- 3- المشاركة الايجابية في حضور المؤتمرات والندوات والمعارض الخاصة بالسياحة الدولية والعربية، وذلك بغرض الترويج للمملكة من خلال الأجنحة التي تعكس أصالة وعراقة مملكة البحرين وتوزيع الكتيبات والمطبوعات والأفلام التي تحتوي على المادة الدعائية للمملكة.
- 4- المشاركة الايجابية في حضور اجتماعات الجهات الدولية والعربية المختصة بالشأن السياحي (مثل منظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة وغيرها).
- 5- استضافة الصحفيين والإعلاميين المتخصصين في مجال السياحة في الخارج، وذلك بغرض إعداد التقارير الصحفية والترويج للمملكة في بلدانهم.
- 6- عمل أفلام وثائقية عن مملكة البحرين تبرز أهم إنجازات المملكة التتموية والمواقع السياحية لتكون عامل جذب سياحي.
- 7- حجز مساحات إعلانية في الصحف والمجلات الخاصة بالسفر والسياحة.



8- عمل مواد دعائية وإعلانية تقدم لزوار المملكة مثل الخرائط والكتيبات ودليل السائح والبطاقات البريدية وغيرها.

الرؤية المستقبلية للاستفادة من رسوم الخدمات الفندقية:

تعترم وزارة الإعلام وتنفيذاً لتوجيهات الحكومة الموقرة في تنفيذ بعض المشاريع التنموية ودعم البنى التحتية للمملكة، من أجل خلق بيئة ايجابية للمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في مملكة البحرين. لذلك اهتمت الوزارة ممثلة بقطاع السياحة بإعداد خطة مستقبلية للاستفادة من تلك الرسوم المحصلة من الفنادق في تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الترويجية للسياحة وذلك على النحو التالي:

- 1- تطوير سياسات وبرامج التسويق السياحي بما يفتح آفاق جديدة لتأسيس السياحة المستدامة.
- 2- تكثيف النشاطات التسويقية (محلياً، عربياً ودولياً) وتقديم الحوافز التشجيعية.
- 3- تأسيس ونفيع دور (مركز الاستعلامات السياحي) للترويج لمملكة البحرين.
- 4- دعم الأنشطة السياحية في المملكة والتي تنظم من قبل القطاع الخاص.
- 5- استقطاب أفواج سياحية من مختلف دول العالم.
- 6- التطوير الدوري لموقع قطاع السياحة على شبكة الانترنت.
- 7- تطوير البنية التحتية للمشاريع السياحية وإعداد دراسات جدوى لها.
- 8- استحداث آلية تصنيف الفنادق بالتعاون مع منظمة السياحة العالمية والتي ستسهم في تنظيم العمل الفندقي، مما سيدفع الفنادق لتقديم مستوى خدمات أفضل، الأمر الذي سيعود بصورة ايجابية على النزلاء والعملاء.
- 9- الإسهام بتدريب وتطوير الكوادر اللازمة في قطاع السياحة.



إن وزارة الإعلام وإيماناً منها بأهمية القطاع السياحي في المملكة قد تقدمت بمشروع قانون لإنشاء هيئة عامة للسياحة تعني بالسياحة وتطويرها، وتكون هذه الهيئة مبنية على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتتمتع بالاستقلال المالي والإداري مما سوف يسهم في تحقيق الأهداف الرامية إلى النهوض بالقطاع السياحي والارتقاء بالخدمات الفندقية والسياحية. هذا ما لزم بيانه بشأن رد الوزارة على سؤال سعادة عضو مجلس الشورى السيد محمد حسن باقر بن رضي عضو مجلس الشورى، مؤكداً استعداد الوزارة للتعاون مع مجلس الشورى الموقر في كل ما من شأنه تقدم وازدهار مملكة البحرين.

والله ولي التوفيق.

